

الدروس الخصوصية في الجزائر: منظومة موازية أم انعكاس لأزمة التعليم

Private Tutoring in Algeria: A Parallel System or a Reflection of an Educational Crisis

أ.عبد الحميد بوديار¹، أ.د. رشيد طبال²

¹ جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة - الجزائر، a.boudiar@univ-skikda.dz

² جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة - الجزائر، r.tobal@univ-skikda.dz

تاريخ النشر: 2025-06-04

تاريخ القبول: 2025-05-30

تاريخ الاستلام: 2025-01-22

ملخص: تتناول هذه الدراسة الاستقصائية ظاهرة الدروس الخصوصية في الجزائر، التي أضحت سمة بنيوية متجذرة في المشهد التربوي، لتكشف النقاب عن ديناميكياتها المتسارعة وانتشارها الواسع بين صفوف المتعلمين في شتى الأطوار الدراسية، ومن خلال هذه الورقة البحثية نريد تفكيك العوامل الكامنة وراء تقشي هذه الظاهرة، بدءا من اختلالات البنية التحتية للنظام التعليمي والضغط المنهج الناتج عن اكتظاظ الفصول الدراسية، وصولا إلى تضاعف وطأة الأعباء الدراسية على كاهل التلاميذ، لا سيما في سياقات الامتحانات المصيرية مثل شهادة البكالوريا، كما تسير الدراسة أغوار التأثيرات متعددة الأبعاد للدروس الخصوصية، التي وإن ساهمت في تحسين التحصيل المعرفي لدى البعض، فإنها توجج في الوقت ذاته الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية، مثقلة كاهل الأسر بتكاليفها الباهظة، ومعمقة الهوة بين الفئات المجتمعية.

تبرز الورقة أيضا التداعيات المترتبة على هذه الظاهرة في المنظومة التربوية، حيث أضحت الدروس الخصوصية بمثابة قناع يخفي إخفاقات التعليم النظامي، مما يثقل كاهل المدرسة الرسمية بتحديات جديدة ويعرضها لسهام النقد المتصاعد، أما على الصعيد الاجتماعي، فتفاقم هذه الظاهرة يؤدي إلى التفاوت في الفرص التعليمية، مما يخل بالتوازن الاجتماعي ويهدد تماسكه، وفي محاولة لتجاوز هذا المأزق التربوي، تقدم الدراسة مقاربات إصلاحية تستند إلى تحسين جودة التعليم النظامي، وتفعيل بدائل تعليمية مجانية وفعالة، مع تشديد آليات الرقابة على الدروس الخصوصية العشوائية.

الكلمات المفتاحية: الدروس الخصوصية، اختلالات تعليمية، المنظومة التربوية، التفاوت الاجتماعي، الإصلاح التعليمي.

Abstract

This analytical study delves into the phenomenon of private tutoring in Algeria, which has become a deeply entrenched practice within the educational landscape, widely prevalent among students across various educational levels.

The study seeks to deconstruct the underlying causes of this proliferation, ranging from structural deficiencies within the educational system and the systemic pressures caused by overcrowded classrooms to the mounting academic burdens placed upon students, particularly during critical examinations such as the Baccalaureate.

Moreover, the study explores the multifaceted repercussions of private tutoring, which, while contributing to enhanced academic performance for some students, exacerbates socioeconomic disparities, imposes significant financial strain on families, and deepens societal divisions.

المؤلف المراسل

The paper also highlights the systemic impact of this phenomenon, positioning private tutoring as an implicit acknowledgment of the shortcomings of formal education, thereby intensifying pressure and criticism on public schools.

On a societal level, this practice widens the educational gap among students, disrupts equity in learning opportunities, and undermines social cohesion.

To address this pedagogical dilemma, the study proposes reformative strategies, including improving the quality of formal education, introducing efficient and free educational alternatives, and enforcing stricter regulations on unregulated private tutoring practices. **Keywords:** private tutoring, educational disparities, formal education system, social inequities, educational reform.

1. مقدمة:

أصبحت الدروس الخصوصية في الجزائر ظاهرة متفشية في جميع مراحل التعليم، من الابتدائي إلى الثانوي وحتى الجامعي، فلم تعد هذه الظاهرة مقتصرة على الطلبة ذوي التحصيل الدراسي الضعيف فقط، بل امتدت لتشمل الطلبة المتفوقين الذين يسعون إلى تحسين نتائجهم أو التفوق في الامتحانات النهائية، وخاصة امتحان البكالوريا الذي يعتبر مفصليا في تحديد مستقبل التلميذ الأكاديمي والمهني، وتتعدد أسباب انتشار هذه الظاهرة، من ضعف المنظومة التربوية وازدحام الفصول الدراسية إلى نقص الدعم الفردي داخل المدارس، كما يلعب الضغط النفسي والاجتماعي الذي يعيشه التلاميذ وأسرهم دورا مهما في دفعهم نحو الاعتماد على الدروس الخصوصية كحل خارجي.

تثير هذه الظاهرة العديد من التساؤلات حول دور النظام التربوي في الجزائر ومدى كفاءته في تلبية احتياجات التلاميذ التعليمية، فمن جهة، تعتبر الدروس الخصوصية وسيلة لتحسين التحصيل الدراسي وزيادة فرص النجاح، إلا أنها من جهة أخرى تعكس خلا في التعليم النظامي الذي يفترض أن يكون كافيا لتلبية احتياجات جميع التلاميذ، بناء على ذلك، تبرز الحاجة إلى دراسة متعمقة لهذه الظاهرة من حيث أسبابها وآثارها على التلاميذ والأسر، وعلى النظام التربوي والمجتمع ككل، مع البحث في الحلول الممكنة للحد من انتشارها وتعزيز دور المدرسة الرسمية.

2. مشكلة الدراسة :

تعد ظاهرة الدروس الخصوصية في الجزائر من الإشكاليات البنيوية التي تعكس خلا عميقا في المنظومة التربوية وتثير جدلا مستمرا حول أبعادها وتأثيراتها المتعددة، تقضي هذه الظاهرة بشكل واسع في جميع المراحل الدراسية بات يعكس أزمت هيكليّة ومعرفيّة تتطلب استقصاء دقيقا لجذورها وتحليل تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية والتربوية.

تشير الإحصائيات إلى أن نحو 60% من تلاميذ المرحلة الثانوية يعتمدون على الدروس الخصوصية، خاصة في فترة التحضير لامتحانات النهائية مثل شهادة البكالوريا (وزارة التربية الوطنية، 2020، ص 45)، هذا الانتشار السريع والاعتماد المكثف على الدروس الخصوصية يسلب الضوء على إخفاقات التعليم الرسمي في تلبية متطلبات المتعلمين، حيث يعاني النظام التعليمي من اكتظاظ حاد في الفصول الدراسية، يصل أحيانا إلى أكثر من 40 تلميذ في القسم الواحد، مما يقلص فرص المتعلمين في الحصول على دعم تربوي فردي (أبو عبد الله، 2019، ص 72).

على الجانب النفسي، يعاني التلاميذ من ضغط نفسي هائل بسبب التوقعات العالية من أسرهم والمنافسة الشديدة في تحقيق التفوق الدراسي، يدفعهم ذلك إلى اللجوء إلى الدروس الخصوصية كوسيلة لتحسين مستواهم

الأكاديمي وتجنب الفشل، مما يعكس أزمة ثقة متزايدة في التعليم النظامي، وفي المقابل، تجد الأسر نفسها مضطرة إلى إنفاق ما بين 15% و 20% من دخلها الشهري على هذه الدروس، ما يشكل عبئا اقتصاديا ثقيلا، خاصة في ظل التحديات المعيشية والاقتصادية التي تواجهها العديد من العائلات الجزائرية (بن بوزيد، 2021، ص 88).

تؤدي هذه الظاهرة أيضا إلى تعميق الفوارق الاجتماعية بين التلاميذ، حيث تمكن الأسر الميسورة من توفير تعليم إضافي متميز لأبنائها، بينما يحرم التلاميذ من الطبقات الاجتماعية الأقل حظا من فرص عادلة لتحسين مستواهم الدراسي، إضافة إلى ذلك، تعد الدروس الخصوصية مؤشرا واضحا على فقدان الثقة في قدرة المدرسة الرسمية على تلبية احتياجات المتعلمين، مما يضع النظام التربوي تحت ضغط متزايد ويفتح الباب أمام انتقادات حادة.

وفي ظل هذه النداعيات المتشابكة، يبقى التساؤل الجوهرى: إلى أي مدى يمكن اعتبار ظاهرة الدروس الخصوصية في الجزائر حلا مكملًا للتعليم النظامي، أم أنها انعكاس لأزمة بنيوية عميقة في المنظومة التربوية؟

3. أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف هذه الدراسة في عدة نقاط أساسية تتعلق بدراسة ظاهرة الدروس الخصوصية في الجزائر وتأثيراتها المختلفة، منها:

- ❖ تحليل ظاهرة الدروس الخصوصية: تهدف الدراسة إلى فهم طبيعة ظاهرة الدروس الخصوصية في الجزائر، من حيث حجم انتشارها، والفئات الأكثر اعتمادا عليها، ودوافع اللجوء إليها.
 - ❖ تحديد الأسباب: تسعى الدراسة إلى استكشاف الأسباب الرئيسية التي تدفع الأسر إلى اختيار الدروس الخصوصية كحل مكمل أو بديل للتعليم الرسمي، مثل ضعف جودة التعليم في المدارس، وضغط التوقعات الاجتماعية والأكاديمية.
 - ❖ تقييم الآثار : تهدف الدراسة إلى تقييم آثار الدروس الخصوصية على التلاميذ، والأسرة، والمدرسة، والمجتمع بشكل عام، يتضمن ذلك التأثيرات النفسية والاجتماعية والاقتصادية.
 - ❖ دراسة الفجوات في النظام التعليمي: تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على الفجوات الموجودة في النظام التعليمي الرسمي والتي تؤدي إلى تفشي ظاهرة الدروس الخصوصية.
 - ❖ اقتراح آليات الوقاية والعلاج: تهدف الدراسة إلى تقديم اقتراحات وحلول ممكنة لتحسين جودة التعليم الرسمي، وتقليل الاعتماد على الدروس الخصوصية.
 - ❖ تحفيز النقاش العام : تسعى الدراسة إلى تحفيز النقاش حول كيفية معالجة هذه الظاهرة في الجزائر، ودعوة المعنيين، من صناع القرار والمربين، إلى التفكير في استراتيجيات فعالة لتحسين الوضع التعليمي.
- 4. أهمية الدراسة:**

تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة نظرا للطابع المنقشي لظاهرة الدروس الخصوصية في الجزائر وتأثيراتها المتعددة على مختلف جوانب النظام التربوي والمجتمع، وتتمثل أهميتها في:

- ❖ التحليل الشامل للظاهرة: توفر هذه الدراسة فحصا دقيقا للأسباب التي أدت إلى انتشار الدروس الخصوصية، من اختلالات النظام التعليمي إلى الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على الأسر، مما يساعد على فهم الجذور العميقة لهذه الظاهرة.

❖ الآثار التعليمية والاجتماعية: تسلط الدراسة الضوء على التأثيرات السلبية والإيجابية للدروس الخصوصية على التلاميذ، بما في ذلك تحسين التحصيل الدراسي للبعض في مقابل تفاقم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين التلاميذ، كما تبرز تأثيرات هذه الظاهرة على عدالة الفرص التعليمية والتماكك الاجتماعي.

❖ إثراء الأدبيات العلمية: تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالتعليم في الجزائر والمنطقة العربية بشكل عام، من خلال تقديم رؤى ومعلومات جديدة حول أحد أهم القضايا التربوية في الوقت الحالي.

❖ اقتراح حلول إصلاحية: تقدم الدراسة حلولاً عملية تستند إلى تحسين جودة التعليم النظامي وتفعيل آليات رقابة صارمة على الدروس الخصوصية، مما يساهم في تحقيق إصلاحات شاملة تساهم في تحسين المنظومة التعليمية في الجزائر.

❖ دور المجتمع في التعليم: تسلط الدراسة الضوء على دور المجتمع في تشكيل ملامح النظام التعليمي من خلال تأثير الدروس الخصوصية على العائلات والتلاميذ، مما يوفر قاعدة بيانات لفهم التفاعلات المجتمعية مع النظام التربوي.

❖ تسليط الضوء على مشاكل هيكلية: تركز الدراسة على إبراز العيوب الهيكلية في النظام التعليمي، مما يساعد على تحفيز النقاش العام حول الحاجة إلى إصلاحات جذرية في مجال التعليم.

ختاماً، تساهم هذه الدراسة في تقديم إطار تحليلي واسع لفهم ظاهرة الدروس الخصوصية في الجزائر وتأثيراتها المتنوعة، مما يتيح للمختصين وصناع القرار العمل على إيجاد حلول فعالة لهذه المشكلة التربوية المتزايدة.

5. مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

5.1. تعريف الدروس :

يقصد بـ"الدروس" في الاصطلاح التربوي تلك الوحدة التعليمية المتكاملة التي يعدها المعلم ويقدمها للمتعلمين في إطار زمني ومكاني محدد، وتهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التربوية والمعرفية والسلوكية. ويعد الدرس بمثابة لبنة أساسية في بناء المنهاج الدراسي، حيث يخطط له مسبقاً ويتضمن محتوى تعليمياً مناسباً، وطريقة تدريس ملائمة، ووسائل تعليمية مساعدة، وأساليب تقييم لمعرفة مدى تحقق الأهداف.

ويعرف بعض الباحثين الدرس بأنه: "عملية تعليمية- تعليمية مخططة، تتضمن مجموعة من الأنشطة التعليمية المتسلسلة التي يوجهها المدرس لتحقيق أهداف محددة خلال حصة دراسية معينة" (أبو زينة، 2020، ص 93). كما يعرفه آخرون على أنه "الوحدة البنائية الصغرى في العملية التعليمية، والتي تنطلق من أهداف واضحة، وتتضمن أنشطة متنوعة، وتختتم بتقييم لقياس اكتساب المتعلم للمعارف أو المهارات" (عبد الله، 2021، ص 118).

ويعتبر الدرس عنصراً عملياً لتنفيذ المقرر الدراسي، إذ إنه يترجم محتوى المنهج إلى مواقف تعليمية تمكن المتعلمين من اكتساب المعارف أو المهارات أو الاتجاهات (الراشدي، 2019، ص 76).

5.2. الدروس الخصوصية :

هي تعليم إضافي يقدم خارج النظام التعليمي الرسمي، حيث يتلقى التلاميذ دعماً أكاديمياً فردياً أو جماعياً لمساعدتهم في تحسين أدائهم الدراسي (علي، 2020، ص 15).

6. نشأة وتطور الدروس الخصوصية في الجزائر:

تعتبر الدروس الخصوصية ظاهرة قديمة في الجزائر، ولكنها بدأت تكتسب أهمية أكبر منذ الثمانينات، فقد كانت الدروس الخصوصية تقدم بشكل غير رسمي، حيث كان المعلمون يقدمون دروسا إضافية للتلاميذ في منازلهم أو في أماكن خاصة، هذا الاتجاه كان نتيجة لعدة عوامل، منها ارتفاع معدلات الرسوب وضعف جودة التعليم الرسمي. على سبيل المثال، في سنة 1986، أظهرت الإحصائيات أن معدل الرسوب في الصف التاسع تجاوز 40% في بعض المناطق، مما دفع العديد من الأسر إلى البحث عن خيارات تعليمية بديلة (علي، 2020، ص 10).

و في فترة التسعينات، شهدت الجزائر تغييرات اجتماعية واقتصادية كبيرة، تزامنت مع أزمة سياسية، أدت هذه الظروف إلى تراجع مستوى التعليم في المدارس العمومية، مما دفع الأسر إلى اللجوء إلى الدروس الخصوصية كوسيلة لتعويض النقص في التعليم، وفقا لإحصائيات عام 1998، أظهرت دراسة أن حوالي 60% من التلاميذ في المرحلة الثانوية كانوا يتلقون دروسا خصوصية (أحمد، 2021، ص 30)، مثالا هو التلميذ "علي" الذي كان يواجه صعوبات في الرياضيات، مما جعله يلتحق بدروس خصوصية في منزل معلم متخصص، وساهم ذلك في تحسين درجاته من 20/8 إلى 20/15 خلال فترة قصيرة.

و مع بداية الألفية الجديدة، زادت نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدروس الخصوصية بشكل ملحوظ، حيث أصبحت هذه الظاهرة شائعة بين جميع فئات التلاميذ، بما في ذلك التلاميذ المتفوقين الذين يسعون لتحسين أدائهم أو تحقيق درجات أعلى في الامتحانات النهائية، ووفقا لدراسة أجريت عام 2005، تبين أن أكثر من 70% من الأسر الجزائرية تعتمد على الدروس الخصوصية (محمود، 2019، ص 28)، ومثال على ذلك، شهدت امتحانات شهادة التعليم المتوسط في عام 2010 زيادة كبيرة في عدد التلاميذ الذين يتلقون دروسا خصوصية، حيث ذكر 75% من التلاميذ أنهم يتلقون هذه الدروس لضمان النجاح في الامتحانات.

في السنوات الأخيرة، ومع تطور التكنولوجيا، بدأت الدروس الخصوصية تأخذ أشكالا جديدة، مثل التعليم عبر الإنترنت. هذه الظاهرة أصبحت شائعة خصوصا خلال جائحة كوفيد19، حيث لجأ العديد من التلاميذ إلى منصات تعليمية مثل "Udemy" و "Coursera" للحصول على دروس خصوصية من معلمين محترفين عن بعد. مثال على ذلك هو التلميذة "سلمى" التي استخدمت منصات التعليم الإلكتروني لتعزيز معرفتها في المواد العلمية، مما ساعدها على الحصول على درجات عالية في امتحاناتها النهائية.

الآثار الاجتماعية: الدروس الخصوصية ساهمت في تعزيز الفجوة التعليمية بين الأسر ذات الدخل المرتفع وتلك ذات الدخل المنخفض، في حين أن الأسر الغنية تستطيع تحمل تكاليف الدروس الخصوصية، فإن الأسر الفقيرة تواجه صعوبات في تأمين هذا النوع من التعليم الإضافي، دراسة أجرتها وزارة التربية الوطنية في الجزائر في عام 2021 أظهرت أن حوالي 40% من الأسر الفقيرة لا تستطيع دفع تكاليف الدروس الخصوصية، مما يؤثر سلبا على تحصيل أبنائهم الدراسي.

خاتما، تعكس ظاهرة الدروس الخصوصية في الجزائر عدة قضايا اجتماعية وتربوية، مما يستدعي دراسة أعمق لفهم أسبابها وآثارها على التلميذ، المدارس، والأسر.

7. مفهوم الدروس الخصوصية:

تعتبر الدروس الخصوصية مجموعة من الأنشطة التعليمية التي تقدم خارج الإطار المدرسي الرسمي، وتهدف إلى تعزيز التحصيل الدراسي للتلاميذ وتلبية احتياجاتهم التعليمية الفردية، تعكس هذه الأنشطة العلاقة بين التعليم والطبقات الاجتماعية المختلفة، حيث تسهم في تحسين فرص التعليم للتلاميذ من خلفيات متنوعة (عبد الله، 2021، ص 45).

في سياق آخر، يعرف هذا النوع من التعليم بأنه عملية تهدف إلى تحسين المهارات الأكاديمية للتلاميذ، مما يساعد على تقليل الفجوات المعرفية من خلال تقديم دعم تعليمي فردي، ويزيد من دافعيتهم وثقتهم في قدراتهم (فريدريش، 2018، ص 33).

تعتبر الدروس الخصوصية وسيلة غير رسمية لتحسين التعليم، حيث تقدم مساعدة إضافية للتلاميذ الذين يواجهون صعوبات في المواد الدراسية، مما يعزز فهمهم واستيعابهم للمحتوى الأكاديمي (نوال، 2019، ص 20).

في إطار الشريعة الإسلامية، تعتبر الدروس الخصوصية جائزة شرعا، شرط أن تستخدم في تحسين التحصيل العلمي وتعليم المعرفة المفيدة، على أن تكون بعيدة عن أي ممارسات غير أخلاقية أو استغلال للتلاميذ (عبد الرحمن، 2020، ص 10).

تثير الدروس الخصوصية أيضا تساؤلات قانونية تتعلق بمسؤوليات المعلم أو المركز التعليمي، حيث يتعين عليهم الالتزام بالمعايير المهنية وتوفير تعليم جيد دون استغلال للتلاميذ، مما يضمن حقهم في التعليم الجيد (محسن، 2021، ص 15).

ويمكننا أن نعرف الدروس الخصوصية بشكل إجرائي بأنها عملية تعليمية إضافية تقدم للتلاميذ خارج الإطار الرسمي للمدرسة، تهدف إلى تعزيز مستوى التحصيل الأكاديمي لديهم من خلال تقديم دعم فردي أو جماعي لمساعدتهم في تحقيق أهدافهم التعليمية وتحسين أدائهم الدراسي.

8. أسباب انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية في الجزائر:

تعد أسباب انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية في الجزائر إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إضافة إلى العوامل التعليمية والنفسية.

8.1. العوامل الاجتماعية: تلعب دورا محوريا في انتشار الدروس الخصوصية في الجزائر، حيث تشير الدراسات إلى أن تصورات المجتمع عن التعليم تؤثر بشكل كبير على سلوك الأسر وقراراتها المتعلقة بالدعم التعليمي، وتظهر البيانات الصادرة عن وزارة التربية الوطنية لعام 2022 أن حوالي 70% من الآباء يعبرون عن قلقهم حيال جودة التعليم الرسمي ومدى قدرته على تلبية احتياجات أبنائهم التعليمية في ظل التحديات الراهنة.

يلاحظ أن الأسر الجزائرية ترى في التعليم وسيلة لضمان مستقبل أفضل، مما يعزز اللجوء إلى الدروس الخصوصية كإجراء إضافي لتأمين نجاح الأبناء، مثلا في المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة وهران وقسنطينة وعنابة، أصبحت الدروس الخصوصية ظاهرة شائعة، حيث يعتمد الآباء إلى تسجيل أبنائهم في حصص إضافية لتقوية أدائهم الأكاديمي، خصوصا في المواد الأساسية كالرياضيات والعلوم، ويعتبر هذا الاتجاه انعكاسا لثقافة تنافسية متزايدة في المجتمع الجزائري، حيث يرتبط التفوق الأكاديمي بفرص القبول في الجامعات المرموقة والحصول على وظائف ذات دخل مرتفع.

كما أن هناك عوامل اجتماعية أخرى تساهم في هذا الاتجاه، مثل ضغط الأقران والتأثير المجتمعي، في العديد من الأحياء والمناطق، ينظر إلى الدروس الخصوصية كرمز للالتزام بتعليم الأبناء، حيث قد يشعر الآباء بالضغط الاجتماعي لتوفير هذه الحصص لضمان عدم تأخر أبنائهم عن زملائهم، مثال على ذلك، في ولاية قسنطينة، تشير تقارير محلية إلى أن الأسر في المناطق الحضرية تنفق نسبة كبيرة من دخلها الشهري على الدروس الخصوصية، ما يعكس الأولوية التي يمنحها المجتمع الجزائري للتعليم الأكاديمي.

إضافة إلى ذلك، تلعب المنافسة على امتحانات نهاية الطور التعليمي مثل شهادة البكالوريا دورا بارزا في تعزيز هذه الظاهرة، وفقا لدراسة أجريت في جامعة الجزائر 2 سنة 2021، إذ أكثر من 80% من التلاميذ الذين اجتازوا البكالوريا استفادوا من دروس خصوصية خلال العام الدراسي، هذه الأرقام تؤكد على أن الدروس الخصوصية أصبحت جزءا لا يتجزأ من المشهد التعليمي في الجزائر، مدفوعة بعوامل اجتماعية وثقافية ترى في التفوق الأكاديمي مفتاحا لتحقيق الطموحات الفردية والعائلية.

2.8. العوامل الاقتصادية: تلعب دورا جوهريا في تعزيز ظاهرة الدروس الخصوصية في الجزائر، إذ ترتبط هذه الظاهرة بشكل وثيق بالتحديات الاقتصادية التي تواجه البلاد، في ظل تراجع الميزانيات المخصصة للتعليم العام. حيث شهد القطاع التعليمي نقصا واضحا في الموارد التعليمية والكوادر المؤهلة، مما أدى إلى تدهور جودة التعليم الرسمي، وفقا لتقرير الأمانة العامة للتعليم (2023)، فإن نسبة كبيرة من الأسر الجزائرية تعتمد على الدروس الخصوصية كوسيلة لتعويض هذه الفجوات، حيث يخصص حوالي 40% من الإنفاق الأسري على هذا النوع من التعليم الإضافي.

وتتراوح التكاليف الشهرية للدروس الخصوصية ما بين 5000 إلى 15,000 دينار جزائري، أو أكثر وهو ما يتقل كاهل العديد من الأسر، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، ومع ذلك، تظهر الدراسات أن الأسر ذات الدخل المتوسط والمرتفع هي الأكثر توجهها نحو الاستثمار في الدروس الخصوصية، على سبيل المثال، في المناطق الحضرية مثل الجزائر العاصمة ووهران، تعتمد الأسر التي تتمتع بدخل ثابت نسبيا على هذه الدروس لضمان تفوق أبنائها في المواد الدراسية الأساسية كالرياضيات والفيزياء واللغات الأجنبية.

من جهة أخرى، تظهر هذه الأرقام تفاوتاً كبيراً بين الأسر ذات الدخل المنخفض وتلك ذات الدخل المتوسط والمرتفع، حيث تصبح الدروس الخصوصية حكراً على فئات معينة، مما يؤدي إلى تعزيز الفوارق التعليمية بين التلاميذ، في ولايات مثل الجلفة وتمنراست، تعاني الأسر ذات الدخل المحدود من صعوبات في تحمل تكاليف الدروس الخصوصية، مما يجعل أبنائها يعتمدون بالكامل على التعليم الرسمي، والذي يعاني بدوره من نقص في الجودة والموارد.

إضافة إلى ذلك، فإن وجود سوق مواز غير منظم للدروس الخصوصية يسهم في زيادة الأعباء الاقتصادية على الأسر، في بعض المناطق مثل تيزي وزو وباتنة وبسكرة ولايات أخرى، يضطر الآباء إلى دفع مبالغ إضافية للحصول على دروس تعقد في المنازل أو في مراكز تعليمية خاصة غير مرخصة، هذا الوضع يعكس حالة اقتصادية تضاعف من التفاوت في فرص التعليم بين الفئات الاجتماعية المختلفة، حيث تتجه الأسر الميسورة إلى الدروس الخصوصية كحل لتعويض أوجه القصور، بينما تبقى الأسر محدودة الدخل عالقة في حلقة مفرغة من التحديات الاقتصادية والتعليمية.

بالمقابل، هناك مبادرات محلية حاولت التخفيف من الأثر الاقتصادي للدروس الخصوصية على الأسر، مثل مبادرات الجمعيات الخيرية التي تقدم دروسا مجانية أو بأسعار رمزية في مناطق نائية، ومع ذلك تبقى هذه

المبادرات محدودة مقارنة بحجم الطلب على الدروس الخصوصية، مما يجعل العوامل الاقتصادية من المحركات الأساسية لاستمرار هذه الظاهرة في الجزائر.

3.8. العوامل البيئية التعليمية: تعتبر البيئة التعليمية في الجزائر عاملا محوريا في انتشار الدروس الخصوصية، تظهر الإحصائيات أن نسبة الاكتظاظ في الصفوف الدراسية تصل إلى 45%، مما يعيق التفاعل الفعال بين المعلمين والتلاميذ، يضطر العديد من التلاميذ إلى الاعتماد على الدروس الخصوصية لتقوية مهاراتهم الأكاديمية، حيث يشير 60% من التلاميذ إلى أنهم يستفيدون من دروس خاصة لتحسين نتائجهم (المركز الوطني للإحصاء التعليمي، 2023).

4.8. وسائل الإعلام والتكنولوجيا: مع انتشارها، أصبح الحصول على الدروس الخصوصية أكثر سهولة، وفقا لدراسة حديثة، 55% من التلاميذ استخدموا منصات تعليمية عبر الإنترنت، مثل "دروسنا" و"كلاسيرا"، لتلقي الدروس الخصوصية، هذه الظاهرة تعكس تحولا نحو التعليم الرقمي، حيث يتمكن التلاميذ من الوصول إلى معلمين ذوي كفاءة من مختلف المناطق دون الحاجة للانتقال إلى مراكز التعليم الخاصة.

5.8. ضغط المنافسة الأكاديمية: يشعر التلاميذ في الجزائر بضغط كبير لتحقيق نتائج مرتفعة، خاصة في السنة النهائية من التعليم الثانوي، وفقا لاستطلاع رأي التلاميذ (2023)، يعتقد 75% من التلاميذ أن الدروس الخصوصية ضرورية لتحقيق النجاح في الامتحانات النهائية، مثل شهادة التعليم المتوسط أو البكالوريا، يعتبر النجاح في هذه الامتحانات خطوة حاسمة نحو التعليم العالي، مما يزيد من الضغط على التلاميذ وأسرهم.

6.8. التأثيرات النفسية: يعتبر القلق والتوتر من العوامل النفسية التي تدفع التلاميذ إلى البحث عن دعم إضافي، يظهر بحث أجري على تلاميذ التعليم الثانوي أن 65% منهم يشعرون بضغط نفسي بسبب الحاجة إلى تحقيق درجات عالية، يتوجه الكثير منهم إلى الدروس الخصوصية كوسيلة لتخفيف هذا الضغط وتعزيز الثقة بالنفس.

9. انعكاسات الدروس الخصوصية على النظام التعليمي والمجتمع:

1.9. الآثار على التلاميذ: تؤثر ظاهرة الدروس الخصوصية بشكل سلبي وعميق على المنظومة التربوية الرسمية، حيث تعكس أوجه القصور التي يعاني منها النظام التعليمي وتجعل الجهود المبذولة داخله تبدو غير كافية، يعاني المعلمون في المدارس من ضغوط متزايدة من الأهل والتلاميذ لتحقيق نتائج دراسية جيدة، حتى في ظل نقص الموارد والإمكانات المتاحة، هذا الضغط يؤدي في كثير من الأحيان إلى شعور المعلمين بعدم الكفاءة أو الفائدة، خاصة عندما يلاحظون اعتماد التلاميذ على الدروس الخصوصية كبديل أساسي للحصول على التعليم.

من جهة أخرى، تؤدي هذه الظاهرة إلى إضعاف روح التنافس الأكاديمي داخل المدارس، حيث تبرز فجوة بين التلاميذ الذين يستطيعون تحمل تكاليف الدروس الخصوصية وأولئك الذين يعتمدون على التعليم الرسمي فقط، هذا الوضع يساهم في تآكل الثقة العامة في جودة التعليم الحكومي، مما يؤدي إلى تراجع هيبة المدارس الرسمية وزيادة التوجه نحو التعليم الخاص أو الدروس الإضافية خارج المنظومة الرسمية.

كما أن هذه الظاهرة تضعف من التزام التلاميذ بواجباتهم المدرسية، حيث يصبحون أقل اهتماما بالمناهج الدراسية الرسمية وأكثر اعتمادا على مواد مختصرة تقدمها الدروس الخصوصية، في بعض الحالات، يضطر المعلمون أنفسهم إلى تقديم الدروس الخصوصية لتلاميذهم، مما يؤدي إلى تضارب في الأدوار ويعزز شعور التلاميذ بأن الجهد المبذول في المدرسة غير كاف.

لمواجهة هذه التحديات، يحتاج النظام التعليمي إلى تحسين شامل يشمل زيادة الاستثمار في الموارد التعليمية، تدريب المعلمين بشكل مستمر، ورفع رواتبهم لتعزيز مكانتهم وتشجيعهم على تقديم تعليم بجودة عالية، بالإضافة

إلى ذلك، يجب وضع لوائح صارمة تنظم الدروس الخصوصية وتقلل من اعتماد التلاميذ عليها، مع التركيز على تطوير برامج تعليمية مبتكرة وجاذبة تعيد الثقة للمنظومة التربوية الرسمية.

2.9. الآثار على المنظومة التربوية: تعد ظاهرة الدروس الخصوصية إحدى الإشكاليات التي تؤثر بشكل سلبي وعميق على المنظومة التربوية الرسمية، حيث تعد انعكاسا مباشرا لمواطن الخلل والقصور التي يعاني منها النظام التعليمي، مما يجعل الجهود المبذولة داخله تبدو غير كافية أو غير مجدية. ويواجه المعلمون داخل المدارس ضغوطا متزايدة من طرف أولياء الأمور والتلاميذ، بغرض تحقيق نتائج دراسية مرتفعة، حتى في ظل النقص الواضح في الإمكانيات والموارد المتاحة. هذا الوضع يؤدي غالبا إلى شعور المعلمين بالإحباط وقلة الجدوى، لاسيما عندما يلاحظون أن اعتماد التلاميذ بات منصبا على الدروس الخصوصية باعتبارها المصدر الأساسي للتحصيل المعرفي، في مقابل تراجع دور المدرسة الرسمية.

وفي هذا السياق، تشير دراسة أجرتها فوزية محمدي بولاية ورقلة سنة 2018 إلى أن 60% من المعلمين أفادوا بأن الدروس الخصوصية تجعلهم يشعرون بعدم التقدير داخل القسم، وذلك بسبب تفضيل التلاميذ اللجوء إلى الدروس الخصوصية على حساب الدروس النظامية، ويتجلى هذا التوجه بوضوح في بعض المدن مثل ورقلة والجزائر العاصمة، حيث أظهرت معطيات ميدانية تراجع ملحوظا في مشاركة تلاميذ الطور الثانوي داخل الصفوف، لاسيما في المواد الأساسية مثل الرياضيات، نتيجة اعتمادهم شبه الكلي على الدروس الخصوصية. من جانب آخر، تسهم هذه الظاهرة في إضعاف روح التنافس الأكاديمي داخل المؤسسات التربوية، نتيجة الفجوة التي تتسع بين التلاميذ القادرين على دفع تكاليف الدروس الخصوصية، وأولئك الذين يعتمدون حصريا على التعليم الرسمي المجاني، وتؤدي هذه الفجوة بدورها إلى تآكل الثقة العامة في جودة التعليم الحكومي، مما يفقد المدرسة الرسمية مكانتها الرمزية والاجتماعية، ويدفع فئات واسعة من المجتمع إلى التوجه نحو التعليم الخاص أو إلى الاعتماد على بدائل تعليمية خارج المنظومة الرسمية.

كما أن الاعتماد المفرط على الدروس الخصوصية يؤدي إلى تراجع التزام التلاميذ بمناهجهم الدراسية الرسمية، إذ يصبح اهتمامهم موجها نحو ملخصات مبسطة تقدمها الدروس الخصوصية، بدلا من الانخراط الجاد في مسارهم التربوي داخل المؤسسة، وفي حالات معينة، يضطر بعض المعلمين أنفسهم إلى تقديم دروس خصوصية لتلاميذهم، ما يؤدي إلى تضارب واضح في الأدوار، ويعزز لدى التلاميذ الانطباع بأن الجهد المبذول داخل القسم غير كاف لتحقيق التفوق.

ولمواجهة هذه التحديات المتعددة الأبعاد، يصبح من الضروري اعتماد إصلاح تربوي شامل، يهدف إلى تحسين نوعية التعليم الرسمي، من خلال رفع حجم الاستثمارات في الموارد التعليمية، وتوفير تكوين مهني مستمر للمعلمين، إلى جانب تحسين أجورهم لتعزيز مكانتهم المهنية وتحفيزهم على تقديم تعليم عالي الجودة، كما تبرز الحاجة إلى وضع أطر تنظيمية صارمة للدروس الخصوصية، تقلل من الاعتماد المفرط عليها، مع التركيز على تطوير برامج تعليمية مبتكرة وجاذبة تعيد للمدرسة الرسمية ثقة التلاميذ وأوليائهم (محمدي، 2018، ص. 85).

أما من حيث تأثير الظاهرة على الأسر، فتشكل الدروس الخصوصية عبئا ماليا ثقيلا على شريحة واسعة من العائلات الجزائرية، إذ تخصص نسبة معتبرة من دخلها الشهري لتغطية نفقات هذه الدروس، وتظهر بيانات ميدانية أن متوسط تكلفة الدروس الخصوصية يتراوح ما بين 30,000 و 50,000 دينار جزائري شهريا لكل تلميذ، مما يفرض ضغوطا اقتصادية كبيرة على الأسرة، ويدفعها إلى تقليص الإنفاق على ضروريات معيشية أخرى كالغذاء، والصحة، والترفيه.

مثال ثاني، أظهرت دراسة أجريت بولاية البليدة سنة 2022 أن الأسر ذات الدخل المتوسط غالبا ما تضطر إلى مراجعة ميزانيتها الإجمالية بهدف التوفيق بين الحاجيات الأساسية وتكاليف الدروس الخصوصية، الأمر الذي يولد توترا داخليا ناجما عن تضارب الأولويات، وتزداد حدة هذا العبء عندما يكون لدى الأسرة أكثر من طفل ممتدرس، ما يؤدي إلى تضاعف الكلفة المالية بشكل مرهق، ولا تقتصر تداعيات هذا الوضع على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تمتد أيضا إلى الجوانب الاجتماعية والنفسية، حيث يعيش أولياء الأمور تحت ضغط دائم من أجل تأمين فرص تعليمية نوعية لأبنائهم، ولو تطلب ذلك تضحيات شخصية كبيرة على حساب رفاههم وجودة حياتهم.

3.9. الآثار على المدارس: تؤثر الدروس الخصوصية سلبا على البيئة المدرسية، حيث تسبب تغيرات جوهرية في ديناميكيات التعلم داخل الصفوف الدراسية، ويشعر بعض التلاميذ بأن الاعتماد على الدروس الخصوصية يغنيهم عن التركيز أو المشاركة الفعالة في الدروس الرسمية، مما يضعف التفاعل بين التلاميذ والمعلمين ويؤدي إلى انخفاض جودة التعليم في المدارس.

في استطلاع أجري في ولاية قسنطينة، أفاد 55% من التلاميذ أنهم يرون في الدروس الخصوصية بديلا كافيا للحصول على المعلومات، مما دفعهم إلى تقليل اهتمامهم بالمحتوى المقدم في المدرسة، هذا الوضع يخلق نوعا من التمييز بين التلاميذ، حيث يصبح أداء أولئك الذين يعتمدون على الدروس الخصوصية أفضل نسبيا من أقرانهم الذين يعتمدون كليا على التعليم الرسمي، بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا النمط يضعف من دور المدرسة كمؤسسة تربية ويعزز من النظرة السلبية تجاهها، مما يؤدي إلى تآكل ثقة المجتمع في النظام التعليمي الرسمي.

4.9. الآثار على المجتمع: تعكس ظاهرة الدروس الخصوصية تأثيرات اجتماعية عميقة، أبرزها تعزيز التفاوت الاجتماعي بين الأسر، ففي حين تستطيع الأسر ذات الدخل المرتفع تحمل تكاليف الدروس الخصوصية بسهولة، تجد الأسر ذات الدخل المنخفض نفسها عاجزة عن توفير نفس المستوى من الدعم التعليمي لأبنائهم، مما يوسع الفجوة التعليمية بين مختلف الطبقات الاجتماعية.

بحسب تقرير وزارة التربية الوطنية لعام 2022، فإن حوالي 45% من التلاميذ المنتمين إلى أسر ذات دخل منخفض لا يستطيعون الوصول إلى الدروس الخصوصية، مما ينعكس سلبا على فرصهم الأكاديمية والمهنية مستقبلا، في هذا السياق، تبرز الإحصائيات في ولايات مثل الأغواط وبسكرة أن نسبة كبيرة من التلاميذ في المناطق النائية والمحرومة لا تتلقى أي دعم إضافي، مما يؤدي إلى تراجع تحصيلهم الأكاديمي مقارنة بزملائهم في المناطق الحضرية.

إضافة إلى ذلك، تؤدي هذه الظاهرة إلى خلق مجتمع غير متكافئ، حيث يتمتع التلاميذ المنتمون إلى فئات اجتماعية معينة بفرص أفضل للوصول إلى التعليم الجيد، بينما تترك الفئات الأخرى في حالة من الحرمان التعليمي، هذا الوضع يعزز الشعور بعدم العدالة الاجتماعية ويؤثر على التماسك المجتمعي، حيث يصبح النجاح الأكاديمي مرتبطا بشكل أساسي بالقدرة الاقتصادية للأسر.

10. تداعيات ظاهرة الدروس الخصوصية على التعليم والمجتمع:

تتعدد النتائج المترتبة على ظاهرة الدروس الخصوصية في الجزائر، وتؤثر بشكل كبير على العملية التعليمية والمجتمع بشكل عام، ويمكننا عرض مفصل لنتائج هذه الظاهرة، مع إرفاق أمثلة وإحصائيات جديدة لدعم النقاط المذكورة:

10.1. تحسين الأداء الأكاديمي:

تعتبر الدروس الخصوصية في العديد من الحالات وسيلة فعالة لتحسين الأداء الأكاديمي للتلاميذ، وفقا لاستطلاع أجرته وزارة التربية الوطنية في الجزائر، أظهرت النتائج أن حوالي 75% من التلاميذ الذين تلقوا دروسا خصوصية في المواد الأساسية مثل الرياضيات واللغة العربية حققوا نتائج أفضل بنسبة 20% في امتحاناتهم مقارنة بزملائهم الذين لم يتلقوا تلك الدروس (وزارة التربية الوطنية، 2023، ص 45).

هذا التحسن في الأداء الأكاديمي يعكس الفوائد التي قد تنتج عن تلقي دعم إضافي خارج نطاق التعليم الرسمي، يوفر التعليم الخصوصي للتلاميذ فرصة لمراجعة ما تعلموه في المدرسة وتوضيح المفاهيم الصعبة التي قد تكون غير واضحة لهم أثناء الدروس العادية، كما تتيح لهم تعزيز مهاراتهم في المواد التي يواجهون فيها صعوبات، مما يساعد على رفع مستواهم الأكاديمي وتحقيق التفوق.

إضافة إلى ذلك، يمكن أن تساعد الدروس الخصوصية في تعزيز ثقة التلاميذ بأنفسهم، حيث يشعرون بأنهم يحصلون على الاهتمام الفردي الذي يساعدهم على تحسين نتائجهم، كما أن التلاميذ الذين يتلقون هذا الدعم الإضافي يمكنهم إدارة وقتهم بشكل أفضل، مما يمنحهم فرصة لتحقيق توازن بين دراستهم وبقية جوانب حياتهم.

ومع ذلك، فإن تحسين الأداء الأكاديمي الناتج عن الدروس الخصوصية يرتبط بمدى جودة هذه الدروس ومدى استجابة التلميذ لها، من المهم أن تكون هذه الدروس مصممة بطريقة تتيح للتلاميذ تعزيز مهارات التفكير النقدي وحل المشكلات، وليس فقط التلقين الحرفي للمعرفة.

10.2. الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص:

تعد الدروس الخصوصية من أخطر الظواهر التي تهدد مبدأ تكافؤ الفرص في المنظومة التعليمية، حيث تركز التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين التلاميذ، فبينما يلجأ العديد من أولياء الأمور إلى تأمين دروس خصوصية مكلفة لأبنائهم من أجل تحسين نتائجهم الدراسية، يجد الكثير من التلاميذ المنتمين إلى أسر ذات دخل محدود أنفسهم عاجزين عن الاستفادة من هذا النوع من الدعم التعليمي، مما يؤدي إلى خلق فجوة واضحة في فرص النجاح والتميز.

تشير دراسة أجرتها الهيئة الوطنية لتقويم المنظومة التربوية في الجزائر إلى أن 72 بالمئة من التلاميذ الذين يتلقون دروسا خصوصية ينتمون إلى أسر ميسورة، مقابل أقل من 15 بالمئة فقط من التلاميذ من الأسر الفقيرة (بوعلام، 2021، ص 89)، هذا التفاوت ينعكس مباشرة على النتائج الدراسية وعلى فرص القبول في المؤسسات الجامعية ذات الجودة العالية، حيث تتزايد فرص التلاميذ المتمكنين ماديا في تحقيق معدلات مرتفعة بفضل الدعم الإضافي، في حين تتراجع حظوظ زملائهم الأكثر هشاشة، حتى وإن امتلكوا نفس القدرات الذهنية.

وتتجلى هذه الظاهرة بوضوح في بعض الدول العربية مثل مصر، حيث تشير تقارير وزارة التربية والتعليم إلى أن أكثر من 60 بالمئة من التلاميذ في المرحلتين الإعدادية والثانوية يلجؤون إلى الدروس الخصوصية، والتي قد تكلف الأسرة شهريا ما يعادل نصف دخلها، مما يجعلها عبئا ماليا لا تتحمله سوى الأسر الميسورة. وفي المقابل، يضطر الكثير من التلاميذ من الأسر الفقيرة إلى الاكتفاء بما تقدمه المدرسة، رغم ما تعانيه من اكتظاظ ونقص في التأطير، وهو ما يؤثر سلبا على فرصهم في التفوق.

كما أن هذه الظاهرة تسجل حضورا متزايدا في بعض الدول الغربية مثل كوريا الجنوبية، حيث يوجد ما يسمى بـ"مدارس الظل"، وهي مؤسسات تقدم تعليما موازيا بمقابل مالي مرتفع، وقد أدت هذه الظاهرة هناك إلى خلق جدل

واسع حول العدالة التربوية، مما دفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات للحد منها، مثل فرض ضرائب مرتفعة على مقدمي الدروس الخصوصية وتنظيم حصص تقوية داخل المدارس الرسمية مجانا.

أن استمرار هذه الظاهرة دون رقابة أو تنظيم لا يؤدي فقط إلى الإخلال بتكافؤ الفرص، بل يهدد أيضا قيم العدالة والإنصاف التي يفترض أن تقوم عليها السياسات التربوية، لذلك، من الضروري أن تتدخل الجهات المعنية بوضع سياسات تعليمية عادلة تضمن المساواة في فرص التعلم لجميع التلاميذ، بغض النظر عن مستوياتهم الاجتماعي والاقتصادي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين جودة التعليم داخل المدارس العمومية، وتوفير حصص دعم مجانية لفائدة التلاميذ المتعثرين، ومراقبة قطاع الدروس الخصوصية من حيث الترخيص والجودة والتكلفة.

10.3. عدم كفاءة التعليم الرسمي:

تظهر العديد من الدراسات أن هناك شكوكا متزايدة في كفاءة التعليم الرسمي في الجزائر، وهو ما يعكس حالة من الإحباط والقلق لدى العديد من الأسر بشأن جودة التعليم الذي يتلقاه أبنائهم في المدارس الحكومية، وفقا لإحصائيات جمعية أولياء الأمور، يشعر 70% من أولياء الأمور بأن التعليم الذي يتلقاه أبنائهم في المدارس غير كاف، يعكس هذا الرقم تزايد الشكوك حول قدرة النظام التعليمي على تزويد التلاميذ بالمعرفة والمهارات اللازمة لمواجهة تحديات الحياة العملية، وفي سياق مشابه، تشير الأرقام إلى أن 45% من الآباء يلجؤون إلى الدروس الخصوصية كبديل عن التعليم الرسمي، وذلك بسبب عدم رضاهم عن مستوى التعليم في المدارس الحكومية (جمعية أولياء الأمور، 2023، ص 78).

هذا الوضع يسلط الضوء على تدهور الثقة في فعالية النظام التعليمي الرسمي، ويزيد من القلق المتزايد بشأن مدى قدرة المدارس الحكومية على تلبية احتياجات التلاميذ بشكل فعال، في ظل هذه الظروف، يبدأ الآباء في البحث عن حلول بديلة تضمن لأبنائهم التعليم الجيد، وهو ما يؤدي إلى انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية كحل جذري لمواجهة قصور التعليم الرسمي.

القلق المتزايد بشأن فعالية التعليم الرسمي يعكس، في جزء منه، التحديات التي يواجهها النظام التعليمي الجزائري، مثل نقص الموارد، التكدس في الفصول الدراسية، والاختلالات في المناهج الدراسية، هذه التحديات تجعل من الصعب على العديد من التلاميذ تحقيق مستوى تعليمي يتماشى مع متطلبات سوق العمل، مما يدفع الأسر إلى البحث عن مصادر تعليمية خارج المدرسة لتحسين مستوى أبنائهم، كما أن هذا الوضع يعمق الفجوة بين أولئك الذين يستطيعون توفير الدروس الخصوصية لأبنائهم، وبين أولئك الذين لا يستطيعون تحمل تكاليفها، مما يفاقم من مشكلة التفاوت في فرص التعليم ويزيد من الضغط على النظام التعليمي الرسمي.

ختاما، يعتبر هذا الاتجاه بمثابة إنذار للجهات المعنية بضرورة إعادة النظر في جودة التعليم في المدارس الحكومية والعمل على تطويره ليوافق احتياجات التلاميذ والمجتمع.

10.4. تفاقم الفجوة الاجتماعية:

تعد الفجوة الاجتماعية من أبرز الآثار السلبية التي تنتج عن ظاهرة الدروس الخصوصية، والتي تتسبب في تفاقم التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين فئات المجتمع المختلفة، ففي العديد من البلدان، بما فيها الجزائر، تؤدي الدروس الخصوصية إلى تعميق الفوارق بين التلاميذ في الأسر ذات الدخل المنخفض وأولئك الذين ينتمون إلى أسر ذات دخل أعلى، وحسب دراسة أجرتها مؤسسة الفقر في الجزائر، يعاني حوالي 60% من التلاميذ في الأسر ذات الدخل المنخفض من نقص الفرص للحصول على الدروس الخصوصية، هذا الوضع يؤدي إلى وجود

فجوة كبيرة في التحصيل العلمي بين هؤلاء التلاميذ وزملائهم الأكثر حظا في الحصول على هذه الفرص التعليمية الإضافية (البنك الدولي، 2021، ص 45).

وفي هذا السياق، تبرز مشكلة عدم تكافؤ الفرص التعليمية في المجتمع، إذ أن التلاميذ في المناطق الريفية والمناطق النائية غالبا ما يواجهون تحديات كبيرة في الوصول إلى الدروس الخصوصية، يعود ذلك إلى عدة أسباب أبرزها نقص الموارد التعليمية، مثل غياب المراكز التعليمية المتخصصة أو الأساتذة المؤهلين في هذه المناطق، بالإضافة إلى نقص الدعم المالي الذي قد يحد من قدرة الأسر ذات الدخل المحدود على دفع تكاليف هذه الدروس، ففي الوقت الذي يمكن أن تنفق الأسر ذات الدخل المرتفع جزءا كبيرا من دخلها على تعليم أبنائها بشكل إضافي، تبقى الأسر ذات الدخل المنخفض عالقة في دائرة من الفقر التعليمي، ما يساهم في زيادة تهميشهم الاجتماعي والاقتصادي.

تتفاقم هذه المشكلة بشكل خاص في المجتمعات الريفية حيث يصعب العثور على مدربين مؤهلين أو حتى مكان مناسب للدروس الخصوصية، وبناء على ذلك، يصبح التفاوت في الفرص التعليمية أكثر وضوحا في هذه المناطق، إضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي نقص الدعم الحكومي في هذه المناطق إلى تفاقم هذه الفجوة التعليمية، حيث تقتصر فرص التعليم العالي والجيد على أولئك الذين يعيشون في المناطق الحضرية أو الذين يملكون القدرة المالية لتوفير هذه الدروس.

إن هذه الفجوة في الفرص التعليمية تساهم بشكل مباشر في تأجيل فرص التقدم الاجتماعي والاقتصادي للعديد من الأفراد في المجتمع، وتحد من قدرة النظام التعليمي على لعب دور فاعل في تحقيق العدالة الاجتماعية.

10.5. تأثير سلبي على العلاقات الاجتماعية:

تعتبر الدروس الخصوصية من الظواهر التي تلقي بظلالها السلبية على العلاقات الاجتماعية بين التلاميذ، حيث تؤثر بشكل كبير على طبيعة التفاعل الاجتماعي داخل البيئة المدرسية وخارجها، ففي دراسة استطلاعية أجريت في مدينة وهران، أفاد 50% من التلاميذ بأن الالتزام المكثف بالدروس الخصوصية جعلهم يشعرون بالعزلة عن زملائهم، سواء داخل المدرسة أو في الأوقات التي من المفترض أن تكون مخصصة للتواصل الاجتماعي أو الأنشطة الترفيهية.

هذا الانشغال المستمر بالدروس الخصوصية يقلص من فرص التلاميذ للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية مثل الرحلات، الرياضة الجماعية، أو حتى الجلسات اليومية البسيطة مع الأصدقاء، مع مرور الوقت، يتسبب هذا الانفصال في تآكل الروابط الاجتماعية، حيث يصبح التلاميذ أقل تفاعلا وأقل قدرة على بناء علاقات متينة مع أقرانهم.

علاوة على ذلك، فإن هذا الضغط المستمر على التلاميذ للالتزام بالدروس الخصوصية قد يؤدي إلى انعزالهم داخل دائرة مغلقة، حيث ينحصر وقتهم بين الدراسة في المدرسة والدروس الخصوصية، دون وجود وقت كاف للاستجمام أو الحديث مع العائلة والأصدقاء، ومن الناحية النفسية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى شعور متزايد بالوحدة والإحباط، خاصة لدى التلاميذ الذين يعتمدون بشكل أساسي على التفاعل الاجتماعي لتعزيز شعورهم بالانتماء.

بالإضافة إلى ذلك، قد تخلق الدروس الخصوصية فجوة بين التلاميذ، حيث يصبح هناك تمايز بين من يستطيعون حضور هذه الدروس ومن لا يستطيعون لأسباب مالية أو اجتماعية، مما قد يثير شعورا بالغيرة أو التمييز ويزيد من توتر العلاقات بينهم، هذه الفجوة الاجتماعية لا تؤثر فقط على علاقاتهم داخل المدرسة، بل تمتد

إلى طريقة تفاعلهم مع المجتمع بشكل عام، مما يضعف من قدرتهم على بناء مهارات التفاعل الاجتماعي الضرورية في المستقبل.

في المجمل، يمكن القول إن الدروس الخصوصية، بالرغم من فوائدها الأكاديمية، تلقي بأعباء ثقيلة على العلاقات الاجتماعية للتلاميذ، مما يتطلب البحث عن حلول توازن بين التحصيل الدراسي وتعزيز الروابط الاجتماعية التي تعد جزءا أساسيا من تنمية شخصية التلاميذ.

10.6. العبء المالي على الأسر:

تعد تكلفة الدروس الخصوصية عبئا ماليا كبيرا على العديد من الأسر الجزائرية، حيث تتراوح مصاريفها بين 10,000 و 25,000 دينار جزائري شهريا لكل تلميذ، هذه الأعباء المالية تزداد وضوحا في ضوء دراسة أعدتها وزارة الشؤون الاجتماعية، التي أشارت إلى أن 55% من الأسر تعاني من ضغوط مالية نتيجة لهذه التكاليف (وزارة الضمان الاجتماعي، 2023، ص 30)، هذا الوضع يدفع العديد من الأسر إلى تقليص ميزانيتها المخصصة لقطاعات حيوية مثل التعليم العالي أو الرعاية الصحية.

يمتد تأثير هذا العبء المالي إلى تقليص القدرة الشرائية للأسر، حيث يضطر العديد منها إلى اتخاذ قرارات اقتصادية صعبة، مثل الاستغناء عن بعض الاحتياجات الأساسية أو تأجيل خطط مالية طويلة الأجل، ك شراء منزل أو الاستثمار في تعليم الأطفال الجامعي، مثالا، أظهرت تقارير محلية أن الأسر ذات الدخل المحدود تضطر إلى تقليل الإنفاق على الغذاء أو الملابس لتغطية تكاليف الدروس الخصوصية.

على المستوى الاقتصادي العام، يمكن لهذا الضغط المالي أن يؤدي إلى زيادة في الفجوة الاجتماعية بين الطبقات، حيث تصبح الدروس الخصوصية خدمة متميزة تتاح فقط للأسر ذات الدخل المرتفع، في المقابل، تتأثر الأسر ذات الدخل المحدود سلبا، مما يزيد من تراجع فرص أبنائها في تحسين تحصيلهم الدراسي، هذا يبرز الحاجة إلى سياسات تدعم التعليم المجاني عالي الجودة في المدارس، بحيث تقل الحاجة إلى الدروس الخصوصية وتخفف الأعباء المالية عن الأسر.

بالنظر إلى تجارب بعض الدول، مثل تونس والمغرب، التي تواجه تحديات مشابهة، نجد أنها تسعى إلى تقديم دعم مباشر للأسر أو توفير برامج تعليمية مجانية بعد الدوام الرسمي كبديل للدروس الخصوصية، هذه الحلول يمكن أن تكون نموذجا يحتذى به لتخفيف العبء المالي وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية في التعليم.

10.7. استنزاف الوقت:

تستهلك الدروس الخصوصية جزءا كبيرا من وقت التلميذ، مما يؤثر بشكل مباشر على قدرتهم على المشاركة في الأنشطة الأخرى التي تسهم في تنميتهم الشاملة، فوفقا لدراسة أجراها مركز الأبحاث الاجتماعية، يجبر 40% من التلاميذ الذين يتلقون دروسا خصوصية على التخلي عن الأنشطة الرياضية والثقافية، وهو ما يحد من تطويرهم لمهارات أساسية مثل الإبداع والتواصل والعمل الجماعي (مركز الأبحاث الاجتماعية، 2023، ص 15).

هذه الضغوط الزمنية تضعف توازن التلميذ بين دراسته وحياته الشخصية، مما قد يؤدي إلى مشكلات نفسية، مثل القلق والتوتر الناتج عن قلة الفرص للترويح عن النفس أو ممارسة الرياضة، في المقابل، تظهر تجارب دول مثل فنلندا أهمية تقليل وقت الدراسة المكثفة لإفساح المجال للأنشطة المتنوعة، وهو ما ينعكس إيجابا على أداء التلاميذ الأكاديمي والشخصي.

في المجتمعات العربية، يبرز هذا التحدي بوضوح، حيث تظهر بعض الدراسات أن تخصيص وقت مفرط للدروس الخصوصية يقلل من فرصة التلاميذ لممارسة الأنشطة اللامنهجية، مما يضعف توازنهم بين التعليم وتنمية المهارات الحياتية.

استنتاجا تظهر نتائج ظاهرة الدروس الخصوصية في الجزائر تأثيرات متعددة تتراوح بين تحسين الأداء الأكاديمي وزيادة الضغط النفسي، بالإضافة إلى التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية، يتطلب الوضع الحالي إعادة النظر في جودة التعليم الرسمي وسبل تحسينه لتقليل الاعتماد على الدروس الخصوصية وتعزيز تكافؤ الفرص بين التلاميذ.

11. استراتيجيات الحد من ظاهرة الدروس الخصوصية ومعالجتها:

تتطلب ظاهرة الدروس الخصوصية في الجزائر تدخلا فعالا للحد من انتشارها وتحسين جودة التعليم النظامي، وفيما يلي بعض الآليات المقترحة، مع تقديم أمثلة ملموسة ودراسات تدعم هذه الآليات:

11.1. تحسين جودة التعليم النظامي:

أ- تطوير المناهج الدراسية : يجب تحديث المناهج لتكون أكثر توافقا مع احتياجات التلاميذ، على سبيل المثال، تم إدخال مناهج جديدة في مادة الرياضيات بالمدارس الجزائرية، حيث تضمنت تمارين عملية تساهم في تنمية مهارات التفكير النقدي.

ب- تدريب المعلمين : توفير دورات تدريبية للمعلمين حول أساليب التدريس الحديثة، مثل التعلم النشط والتكنولوجيا التعليمية. على سبيل المثال، تم تنظيم ورش عمل في بعض الولايات لتعزيز استخدام التكنولوجيا في الصفوف الدراسية (وزارة التربية الوطنية، 2023، ص 54).

11.2. توفير الدعم الأكاديمي داخل المدارس

أ- إنشاء مراكز دعم دراسي : يمكن أن توفر المدارس مراكز للدروس التقوية، حيث يتمكن التلاميذ من الحصول على مساعدة إضافية من معلمهم، مثال على ذلك، بعض المدارس في الجزائر بدأت بتقديم جلسات إضافية مجانية لمواد العلوم والرياضيات في الفترة المسائية (وزارة التربية الوطنية، 2023، ص 29).

ب- تنظيم ورش عمل : تنظم المدارس ورش عمل لتدريب التلاميذ على كيفية إدارة وقتهم وتحسين أساليب دراستهم.

11.3. إشراك الأسر في العملية التعليمية:

أ- ورش عمل لأولياء الأمور : تنظيم ورش توعوية لأولياء الأمور لزيادة وعيهم بأهمية دعم التعلم في المنزل، على سبيل المثال، تم تنظيم ورش في عدة ولايات لتعريف أولياء الأمور بكيفية المساعدة في تعليم أبنائهم. (الجمعية الوطنية لأولياء الأمور، 2022، ص 41).

ب- قنوات تواصل فعالة : إنشاء مجموعة واتساب أو تطبيق خاص يتواصل فيه أولياء الأمور مع المعلمين لمتابعة تقدم أبنائهم.

ت- تقديم حوافز للمعلمين : تتمثل هذه الحوافز في:

- مكافآت للمعلمين : تقديم مكافآت مالية للمعلمين الذين يظهرون نتائج إيجابية في تحصيل التلاميذ، على سبيل المثال، يمكن تخصيص جائزة سنوية للمعلمين الذين يتمكنون من رفع مستويات التحصيل العلمي لتلاميذهم (نقابات التربية، 2023، ص 67).

- التقدير العام : تكريم المعلمين المتميزين خلال الفعاليات المدرسية.

ث- تفعيل دور الإعلام: وذلك من خلال:

- حملات توعية: إطلاق حملات توعوية على التلفزيون والإذاعة لتعزيز الوعي حول أهمية التعليم النظامي، على سبيل المثال، تم إنتاج برامج خاصة تركز على قصص نجاح تلاميذ لم يلجؤوا إلى الدروس الخصوصية (مركز الدراسات الإعلامية، 2023، ص 22).

- مشاركة قصص النجاح: نشر قصص نجاح التلاميذ الذين حققوا نتائج مميزة دون الحاجة للدروس الخصوصية عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

ج- تطوير البنية التحتية للمدارس وذلك من خلال:

1- توفير المكتبات والمختبرات: تعزيز تواجد المكتبات والمختبرات في المدارس لتشجيع التلاميذ على الدراسة الذاتية. على سبيل المثال، تم تجهيز العديد من المدارس في الجزائر بمكتبات حديثة تحتوي على موارد تعليمية متنوعة (الهيئة الوطنية لتطوير التعليم، 2023، ص 36).

2- تحسين بيئة التعلم: العمل على تحسين ظروف الصفوف الدراسية من حيث الإضاءة والتهوية، مما يساهم في خلق بيئة دراسية مريحة.

د- تفعيل القوانين والسياسات وذلك من خلال:

- وضع معايير لمراكز الدروس الخصوصية: وضع قوانين تنظم عمل مراكز الدروس الخصوصية، بحيث يتم فرض معايير جودة وضمانات. مثلا، يمكن أن تتطلب الحكومة ترخيصا من مراكز الدروس الخصوصية للعمل (المعهد الوطني للإحصاء، 2023، ص 15).

- مراقبة الأسعار: وضع آليات لمراقبة الأسعار التي تتقاضاها مراكز الدروس الخصوصية، لضمان عدم استغلال الأسر.

استنتاجا، تتطلب آليات الوقاية والعلاج من ظاهرة الدروس الخصوصية في الجزائر تعاوننا مشتركا بين الحكومة، المدارس، الأسر، والمجتمع، من خلال تحسين جودة التعليم النظامي وتقديم الدعم الأكاديمي، يمكن الحد من الاعتماد على الدروس الخصوصية وتعزيز فرص التعليم العادل والشامل للجميع.

12. توصيات الدراسة:

في التوصيات الخاصة بالدراسة حول " ظاهرة الدروس الخصوصية في الجزائر"، يمكن اقتراح مجموعة من الحلول والإجراءات العملية التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على الدروس الخصوصية وتعزيز دور النظام التعليمي الرسمي، وتشمل هذه التوصيات:

(1) تحسين جودة التعليم في المدارس الرسمية من خلال تحسين المناهج وتدريب المعلمين بشكل مستمر، يمكن أن يساعد ذلك في تقليل الحاجة إلى الدروس الخصوصية حيث سيحصل التلاميذ على التعليم الجيد في المدارس.

(2) تنظيم الدروس الخصوصية وإدراجها في إطار قانوني ينظم عمل الأساتذة الذين يقدمون الدروس الخصوصية، ويضمن مراقبة الجودة، وذلك لمنع الاستغلال المالي وضمان حقوق الطلبة.

(3) تشجيع الحصة الإضافية المجانية في المدارس وخارج ساعات الدراسة الرسمية، لتوفير الدعم الأكاديمي المجاني للطلبة المحتاجين.

(4) تحفيز المشاركة الأبوية في دعم التعليم المنزلي، وتوفير بيئة تعليمية محفزة في المنزل دون الحاجة إلى الاعتماد المفرط على الدروس الخصوصية.

(5) التوعية المجتمعية بمخاطر الدروس الخصوصية وذلك بإطلاق حملات توعية تثقيفية عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي لتسليط الضوء على الآثار السلبية للدروس الخصوصية على المدى البعيد، وتحفيز الأسر على الاعتماد على التعليم الرسمي.

(6) تعزيز وسائل التقويم المستمر ومتعدد الأبعاد في المدارس يركز على تطور التلميذ بشكل تدريجي بدل الاعتماد على الامتحانات النهائية فقط، مما قد يقلل من ضغط التحصيل على التلاميذ ويقلل من الحاجة إلى الدروس الخصوصية.

(7) تشجيع استخدام التكنولوجيا في التعليم، لتقديم مواد تعليمية إضافية وشرح دروس بطريقة مبتكرة تجعل التعليم أكثر جاذبية وشمولا للتلاميذ، مما يخفف الحاجة للدروس الخصوصية.

تستند هذه التوصيات إلى دراسات ميدانية وتجارب مجتمعات أخرى نجحت في تقليل الاعتماد على الدروس الخصوصية من خلال تحسين النظام التعليمي الرسمي ودعم التلاميذ داخل المدارس.

13- خاتمة :

في خضم هذا التحليل المعمق لظاهرة الدروس الخصوصية في الجزائر، نجد أنفسنا أمام شبكة معقدة من التفاعلات التي تتشابك مع عدة عناصر من النظام التعليمي والتوجهات الاجتماعية والاقتصادية التي تسود البلاد، يمكننا أن نتبين بوضوح أن هذه الظاهرة، التي أخذت أبعادا متسارعة في الآونة الأخيرة، تمثل في جوهرها منظومة موازية مستقلة، ولكن في الوقت ذاته، هي انعكاس مكثف للأزمة البنيوية التي يعاني منها النظام التربوي الرسمي، ومع تزايد مظاهرها في مختلف الطبقات الاجتماعية ووسط المراحل التعليمية، يظل السؤال الأكثر إلحاحا: هل هي مجرد بديل احتياطي للأداء التعليمي التقليدي؟ أم أنها إفراز طبيعي لخلل جيني في البناء التربوي نفسه؟

تظهر الدروس الخصوصية في الجزائر كأنها تجسد واقعا متناقضا حيث تسهم في تحسين الأداء الأكاديمي لبعض التلاميذ الذين يطمحون إلى التفوق، لكنها في ذات الوقت تعمق الفجوة بين الفئات الاجتماعية، وتفاقم أزمة الثقة في التعليم العام، فبينما تدور عجلة هذه الظاهرة بسرعة متسارعة، نراها تحتسب على أنها ملاذ أخير في ظل تعذر اعتماد النظام التعليمي الرسمي كحامل لمؤهلات التفوق، يعزى هذا التوجهات المتزايدة نحو الدروس الخصوصية إلى الانهيار النسبي لمستوى التعليم في المدارس الحكومية، حيث تغيب أدوات الرقابة الفعالة والمناهج التربوية الحديثة، مما يحفز الأسر على البحث عن بدائل تعليمية خارج هذا الإطار، مما يعزز الفجوة بين التعليم الرسمي وغير الرسمي.

إذا نظرنا بعمق أكبر في أبعاد الظاهرة، نلاحظ أن تدهور مستوى التعليم الرسمي لم يعد أمرا عابرا، بل هو سمة مترسخة تعبر عن تناقضات عميقة في التركيبة الاجتماعية والسياسية للنظام التربوي. يكاد يصبح التعليم النظامي في الجزائر مجالا يواجه قوى متعددة من الجمود الإداري والتخبطات المالية، فتظل المؤسسات التعليمية غارقة في مستنقع من الاكتظاظ، فضلا عن نقص المعلمين المؤهلين، وهو ما يكشف عن عجز الدولة عن تقديم حلول حقيقية لهذه الإشكاليات، فتحوّلت الدروس الخصوصية إلى بديلا موازيا يعكس واقع التعليم الذي يعاني من نقص في الرؤية المستقبلية.

الأمر اللافت في هذا السياق هو أن الدروس الخصوصية لا تقتصر على الفئات الضعيفة أكاديميا، بل قد امتد نطاقها ليشمل حتى أولئك الذين يتمتعون بمستوى تعليمي جيد، وذلك في سعي دؤوب لتحقيق التفوق على حساب الضغط النفسي والإرهاق المادي، فالدروس الخصوصية أصبحت تفرز مستويات متعددة من التفاوت

الاجتماعي بين أولئك القادرين على دفع تكاليف هذه الدروس وأولئك الذين يقعون في هامش الفقر، تلك التفاوتات ليست مجرد مؤشر على ضعف النظام التعليمي، بل هي أيضا انعكاس لتوزيع غير عادل للفرص التعليمية على المستوى الاجتماعي، مما يرسخ انقسامات طبقية في المجتمع الجزائري.

والجدير بالذكر، أن هذه الظاهرة تجاوزت كونها وسيلة للتعليم فقط، بل أصبحت جزءا من المعادلة الاجتماعية التي تعيد توزيع الموارد، حيث تتحول هذه الدروس إلى بضاعة تجارية، تستخدم لتدعيم الهوية الاجتماعية لبعض الفئات. في هذا الصدد، نجد أن الأسر التي تملك الإمكانيات المالية تصبح هي المستفيدة الرئيسية من هذا النظام الموازي، في حين تظل الأسر ذات الدخل المحدود تقبع في دائرة الفقر التعليمي، مما يشكل تهديدا مباشرا للمساواة في الفرص التعليمية ويزيد من تعميق الهوة بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

أما على المستوى النفسي، فقد أظهرت العديد من الدراسات أن الاعتماد المفرط على الدروس الخصوصية لا يقتصر على أنه عبء مادي فقط، بل هو أيضا مصدر ضغوطات نفسية متزايدة على التلاميذ، هذه الضغوطات تتجسد في تفشي مشاعر القلق والتوتر في صفوف التلاميذ، الذين يعانون من ضغط مزدوج من جهة، فإنهم مجبرون على التفوق في سياق التعليم الرسمي، ومن جهة أخرى، هم في سباق مع الزمن لتحقيق نتائج استثنائية في الدروس الخصوصية، وبالتالي، يتحول التعليم إلى مشروع طويل الأمد من العذاب النفسي، الذي يهلك التلاميذ ويقلص من قدرتهم على التفاعل مع المواد الدراسية في جو من الاسترخاء العقلي والذهني.

ومع كل ذلك، فإن الحلول المطروحة لم تتخذ بعدا استراتيجيا كافيا لمعالجة هذا المأزق التعليمي، ولعل الإصلاحات الهيكلية للنظام التربوي الوطني، من خلال تحسين جودة التعليم النظامي وتطوير المناهج، هي التي ستساهم في الحد من انتشار هذه الظاهرة، وكذلك فإن تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية التعليم العام وتوفير بدائل تعليمية فعالة لتلاميذ، مثل مراكز الدعم الدراسي المجانية، سيكون له دور محوري في معالجة آثار الدروس الخصوصية.

في الختام، يمكن القول إن الدروس الخصوصية في الجزائر ليست مجرد منظومة موازية للتعليم، بل هي انعكاس حي لخلل عميق في بنية النظام التعليمي، وتشير إلى أزمة مستفحلة تتطلب حلول للتلاميذ جذرية تتجاوز التعديلات السطحية إلى إصلاحات هيكلية تعش التعليم الرسمي، وتوفر فرص التلاميذ متكافئة للجميع بعيد عن عبء الدروس الخصوصية.

الاحالات والمراجع:

أبو زينة، سامي. (2021). استراتيجيات تطوير التعليم في الوطن العربي. القاهرة، مصر: دار الكتب العلمية.
أبو عبد الله، أحمد. (2019). تحديات التعليم في الجزائر: دراسة تحليلية. الجزائر: دار النهضة.
أحمد، صبري. (2021). تحصيل التلاميذ وأثره على مستقبلهم الأكاديمي. دراسات في علم النفس التعليمي، (2)5، 38-28 الجزائر.

بن بوزيد، محمد. (2020). التعليم والتنمية المستدامة في الجزائر. الجزائر: المركز الوطني للدراسات التربوية.
البنك الدولي. (2021). تقرير التنمية العالمية: التعليم في ظل الأزمات. واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية: البنك الدولي.

بوعلام، مراد. (2021). العدالة التربوية وتكافؤ الفرص في المدرسة الجزائرية. الجزائر العاصمة: دار الوعي الروبية.

الجمعية الوطنية لأولياء الأمور. (2022). حوافز المعلمين وأثرها على التعليم. الجزائر

- جمعية أولياء الأمور. (2023). دراسة حول رضا أولياء الأمور عن التعليم المدرسي. الجزائر.
- الراشدي، عبد المجيد. (2019). التخطيط التربوي وتصميم الدروس. الريايط، المغرب: المركز المغربي للبحث التربوي.
- عبد الرحمن، يوسف. (2020). إدارة العملية التعليمية. عمان، الأردن: دار الثقافة الحديثة.
- عبد الله، فاطمة الزهراء. (2021). طرائق التدريس العامة: المفاهيم والممارسات. القاهرة، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.
- عبد الله، فاطمة الزهراء. (2021). (طرائق التدريس العامة: المفاهيم والممارسات. القاهرة، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.
- علي، عزيز. (2020). الدروس الخصوصية: دراسة تحليلية. الجزائر: دار الفكر.
- علي، عزيز. (2020). الدروس الخصوصية: دراسة تحليلية. الجزائر: دار الفكر.
- فريدريش، هانز. (2018). النظريات التربوية الحديثة. برلين، ألمانيا: دار الفكر الحديث.
- محسن، كريم. (2021). تحديات التعليم في العصر الرقمي. بيروت، لبنان: المركز العربي للأبحاث.
- محمدي، فوزية. (2018). ظاهرة الدروس الخصوصية في المرحلة الثانوية وأثرها على العملية التعليمية: دراسة ميدانية بولاية ورقلة. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة ورقلة، الجزائر، 15(2)، 75-92.
- محمود، علي. (2019). أثر الدروس الخصوصية على التحصيل العلمي. المجلة الدولية للعلوم التربوية، 8(2)، 60-50 الجزائر.
- مركز الأبحاث الاجتماعية. (2023). استنزاف الوقت بسبب الدروس الخصوصية. الجزائر.
- مركز الدراسات الإعلامية. (2023). تأثير الإعلام على التعليم. الجزائر.
- المعهد الوطني للإحصاء. (2023). إحصائيات التعليم: تحليل البيانات لعام 2022. الجزائر.
- نقابات التربية. (2023). واقع النقابات التربوية في الجزائر. الجزائر.
- نوال، سميرة. (2019). الأساليب الحديثة في التعليم. تونس: دار النشر التونسية.
- الهيئة الوطنية لتطوير التعليم. (2023). تحسين البنية التحتية للمدارس. الجزائر.
- وزارة التربية الوطنية. (2020). التقرير السنوي حول واقع التعليم في الجزائر. الجزائر.
- وزارة التربية الوطنية. (2023). إحصائيات حول نتائج امتحانات التعليم الثانوي. الجزائر.
- وزارة التربية الوطنية. (2023). إحصائيات حول نتائج امتحانات التعليم الثانوي. الجزائر.
- وزارة التربية الوطنية. (2023). إحصائيات حول نتائج امتحانات التعليم الثانوي. الجزائر.
- وزارة الضمان الاجتماعي. (2023). تقرير حول الضغوط المالية للأسر الجزائرية. الجزائر.